﴿فَلِذَٰلِكَ فَٱدۡعُۖ وَٱسۡتَقِمۡ كَمَآ أُمِرۡتَۖ وَلَا تَتَّبِعۡ أَهۡوَآءَهُمۡۖ وَقُلۡ ءَامَنتُ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِن كِتَٰبٖۖ وَأُمِرۡتُ لِأَعۡدِلَ بَيۡنَكُمُۖ ٱللَّهُ رَبُّنَا وَرَبُّكُمۡۖ لَنَآ أَعۡمَٰلُنَا وَلَكُمۡ أَعۡمَٰلُكُمۡۖ لَا حُجَّةَ بَيۡنَنَا وَبَيۡنَكُمُۖ ٱللَّهُ يَجۡمَعُ بَيۡنَنَاۖ وَإِلَيۡهِ ٱلۡمَصِيرُ ١٥﴾ [الشّورى: 15]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِما قبلَها:

لمّا أمر اللّهُ تعالى العباد بالوحدة في الدّين، ونهاهم عن التَّفرُّق فيه، ثمَّ أخبر عن وقوع التَّفرُّق فيه بسبب بغيهم وتنازعهم؛ أتبعه بأمر النَّبيِّ ﷺ بالدَّعوة إلى الائتلاف والاتِّفاق على ملَّة التَّوحيد، والثَّباتِ عليها، ونهاه عن اتِّباع أهوائهم الباطلة[1].

ظهور الفُرقةِ بين النّاس علَّةٌ موجبة للدَّعوة إلى الائتلاف

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿تَتَّبِعۡ﴾: أصلُ (تبع) التُّلُوُّ والقَفْوُ، يُقالُ: تَبِعتُ فُلانًا؛ إذا تَلوتَهُ، وأتبَعْتُهُ؛ إذا لَحِقْتَهُ، كأنَّما لَحِق أو التصق به، وتَطَلَّبَه مُتَّبعًا له، وتَبِعتُ الرَّجُلَ؛ إذا مشيتُ مَعَهُ، واتَّبعتُه؛ إذا مشيتَ خَلفَه لتلحقَه[2]، قال أبو عُبيد: ويُقال: أتْبَعْتُ القومَ؛ إذا كانوا قد سبقوك، فلحِقتَهم، وأمّا التَّتبُّع؛ فأنْ يتتبَّعَ في مُهْلة شَيئًا بعدَ شَيءٍ[3]، والمرادُ بالاتِّباع في الآية: المجاراة والموافقة على الأهواء[4].

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

يخبر النَّظمُ الكريم أنَّه بسبب الاختلاف والتَّفرُّق باتِّباع حظِّ النَّفس، أمرَ اللّهُ تعالى النَّبيَّ ﷺ بأن يدعوَ إلى ذلك الدّين الذي

الأمر بالدَّعوة إلى الاتِّفاق والثَّبات على الحقِّ والنَّهي عن اتِّباع أهواء الكافرين

(1) المراغيّ، تفسير المراغيّ: 25/ 27، وينظر: الفخر الرازي، مفاتيح الغيب: 27/ 589، والبقاعيّ، نظم الدّرر: 17/ 271.

(2) ابن فارس، مقاييس اللّغة، وابن دريد، جمهرة اللّغة، ومحمد جبل، المعجم الاشتقاقيّ: (تبع).

(3) الخليل، العين، والأزهريّ، تهذيب اللّغة: (تبع).

(4) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 25/ 61.

شَرَعه للنّاس، ووصّى به نوحًا، وأوحاه إليك، فادعُ عباد اللّه إليه، واستقم على العمل به، بثبات لا يتخلَّله زيغ، فاثبت عليه كما قد أمرك ربُّك بالاستقامة، وأعْلِن لهم على مسمع منهم أنَّك قد صدَّقت بالكُتب المنزَّلة جميعِها، وقل: أمرني ربّي أن أعدل بينكم في الحُكْم، وإنَّ اللّه تعالى هو مالكُنا ومالكُكم، وربُّنا وربُّكم، وما كسبناه من ثواب الأعمال، فهو خاصٌّ بنا، وما اكتسبتموه من أعمالكم الفاسدة خاصٌّ بكم، ولا خصومةَ ولا جدالَ بيننا وبينكم بعدما ظهر الحقُّ، وصار بيِّنًا، وإنَّ اللّه الذي هو أحكم الحاكمين سيجمع بيننا وبينكم يومَ القيامة، فيقضي بيننا بالحقِّ فيما اختلفنا فيه، وإليه وحدَه تعالى المرجِعُ والمآب، فيحاسِبُ النّاسَ، ويُجازي كلًّا بما كسب[1].

❁ الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغيُّ:

بلاغةُ استعمال الفاء دون الواو:

الأمـرُ بالـدَّعوة للتَّوحيد مسبَّبٌ عن التَّفرُّق

افتتح النَّظمُ الجليل الجملة بالفاء في قوله جلَّ شأنه: ﴿فَلِذَٰلِكَ فَٱدۡعُۖ وَٱسۡتَقِمۡ كَمَآ أُمِرۡتَۖ﴾، وهي هنا للتَّفريع، فإنَّ الأمر بالدَّعوة والاستقامة مُتفرِّع عن قوله تعالى: ﴿۞شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحٗا وَٱلَّذِيٓ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ وَمَا وَصَّيۡنَا بِهِۦٓ إِبۡرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓۖ أَنۡ أَقِيمُواْ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُواْ فِيهِۚ﴾، وما بينهما جملٌ معترضة[2]، ودلَّت الفاءُ على السَّببيَّة كذلك، فإنَّ التَّفرُّق والشَّكَّ المريبَ في الدّين والوحي سببٌ للدَّعوةِ إليهِ والأمرِ به[3].

نوعُ اللّام ودلالتُها:

عـلَّـةُ الـتَّـفـرُّق أوجبت تشريعَ الدَّعوة والإلزامَ بها

عبَّر النَّظمُ الجليل بحرف الجرِّ (اللّام) في قوله جلَّ شأنه: ﴿فَلِذَٰلِكَ فَٱدۡعُۖ﴾، وهي هنا للتَّعليل، أي: فَلِحُدوث ذلك التَّفرُّق فادعُ[4]؛

(1) ابن جرير، جامع البيان: 21/ 516، 518، وجماعة من العلماء، التّفسير الميسر: 1/ 484.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 25/ 60.
(3) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 8/ 27.
(4) السّيرافيّ، التّقريب، ص: 230.

"لأنَّ المعنى: ولأجل ذلك التَّفرُّق، ولما حدث بسببه من تشعُّب الكفر في الأمم السّالفة شُعَبًا، فادعُ إلى الاتِّفاق والائتلاف"[1]، فالتَّفرُّق والشَّكُّ المريب السّابق الذِّكر سببٌ لتشريع الدَّعوة إلى الوحدة، والاتِّفاق بإقامة الدّين ومقاومة الباطل[2].

دلالةُ استعمال اسمِ الإشارة للبعيد:

الشَّكُّ والتَّفرُّق بعيد عن منهاج الحقِّ

آثَر النَّظمُ الكريم التَّعبير باسم الإشارة الدّالِّ على البُعد في قوله جلَّ شأنه: ﴿فَلِذَٰلِكَ فَٱدۡعُۖ﴾ مع قرب المُشار إليه؛ لبيان أنَّ التَّفرُّق والشَّكَّ في أمر الكتاب مُباعدان للصَّواب[3]، فهو إشارةٌ إلى بُعْد منزلةِ التَّفرُّق والشَّكِّ في الضَّلال.

علَّة تقديمِ شبهِ الجملة على متعلّقها:

التَّنبيهُ على خطر أسباب الدَّعوة بتقديم ذِكْرها

قدَّم النَّظمُ الجليل شبهَ الجملة من الجارِّ والمجرور على الفعل في قوله جلَّ شأنه: ﴿فَلِذَٰلِكَ فَٱدۡعُۖ﴾، فلم يقل: (فادعُ لذلك)؛ وذلك للاهتمام بما احتوى عليه اسمُ الإشارة، وهو التَّفرُّقُ والشَّكُّ وغيرُها من أسباب الأمر بالدَّعوة إلى الائتلاف والوحدة[4].

فائدةُ استعمالِ الفاء في قوله: ﴿فَٱدۡعُۖ﴾:

تأكيدُ كونِ الدعوةِ والأمرِ بها لما وقع من التَّفرُّق والانحراف عن الحقِّ

كرَّر النَّظم الجليل الفاء في قوله جلَّ شأنه: ﴿فَلِذَٰلِكَ فَٱدۡعُۖ﴾، وفائدتها تأكيد ما قبلها من فاء التَّفريع[5]، فلم يقل: (فادعُ لذلك)؛ لتأكيد كونِ الدَّعوة والأمرِ بها؛ لِما وقع من التَّفرُّق والانحراف عن الحقِّ.

بلاغةُ التَّعبير بالدَّعوة مادَّةً وصيغةً:

عبَّر النَّظمُ الجليل بلفظ الدَّعوة في قوله جلَّ شأنه: ﴿فَلِذَٰلِكَ فَٱدۡعُۖ﴾، وهي دالَّةٌ على طلب الإقبال بالنِّداء والصَّوت والكلام،

(1) الطّيبيّ، فتوح الغيب: 14/ 33.
(2) القاسميّ، محاسن التّأويل: 8/ 360.
(3) البقاعيّ، نظم الدّرر: 17/ 271، 272.
(4) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 25/ 60.
(5) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 25/ 61.

كالمُؤذِّن الذي يدعو إلى الصَّلاة، فالنَّبيُّ ﷺ هو داعي الخَلْق إلى التَّوحيد[1]، وجاء التَّعبيرُ بصيغة الأمر للدَّلالة على دوام الدَّعوة[2]، وأنَّها واجبة مُلْزِمة.

مطالبة النّاس بالتّوحيد، وبذلُ الجَهْد للتّبليغ واجب شرعيٌّ

غرضُ حذفِ متعلّق فعلِ الأمر (ادع):

حَذَفَ النَّظمُ الجليل متعلِّقَ فعلِ الدَّعوة في قوله: ﴿فَلِذَٰلِكَ فَٱدۡعُۖ﴾؛ لدلالة السّياق عليه، فلمّا ذمَّ التَّفرُّقَ، ونهى عنه؛ دعا إلى نقيضه، وهو الاتِّفاق والائتلاف على ملَّة التَّوحيد[3].

تعيين المخاطَب في قوله: ﴿فَٱدۡعُۖ﴾:

أورد النَّظمُ الجليل فعلَ الأمر بصيغة المفرد في قوله جلَّ شأنه: ﴿فَلِذَٰلِكَ فَٱدۡعُۖ﴾؛ لأنَّه خطابٌ للنَّبيِّ ﷺ، والمُراد به أمَّتُه؛ لأنَّ أمْرَ النَّبيِّ ﷺ هو أمرٌ لأمَّته[4]، وإنَّما خاطَب الأُمَّة بخطاب نبيِّها تشريفًا له، وإظهارًا لكرامته.

الـدَّعـوة واجبة على كلِّ مسلم

نُكْتَةُ عطفِ الأمر بالاستقامة على الأمر بالدَّعوة:

عطف النَّظمُ الجليل الأمرَ بالاستقامة على الأمر بالدَّعوة في قوله جلَّ شأنه: ﴿فَٱدۡعُۖ وَٱسۡتَقِمۡ﴾؛ وذلك للدَّلالة على أنَّ مَن يدعو غيرَه لا تكون دعوتُه نافعةً للمَدعوّين، ما لم يكن هو نفسُه منتفِعًا بدعوته مستقيمًا عليها[5].

تصديق الدَّعوة بالعمل شرطٌ للقبول

دلالةُ السّين والتّاء في فعل الاستقامةِ:

دلَّ التَّعبيرُ عن الاستقامة بصيغة (الاستفعال) في قوله جلَّ شأنه: ﴿وَٱسۡتَقِمۡ كَمَآ أُمِرۡتَۖ﴾ على المبالغة بلُزوم المنهج المستقيم[6]،

لـــزومُ المنـهـجِ والـثَّـبـات عليه مطلبٌ واجب

(1) الفيوميّ، المصباح المنير: (دعو).
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 25/ 60.
(3) المراغيّ، تفسير المراغيّ: 25/ 28.
(4) المراغيّ، تفسير المراغيّ: 25/ 29.
(5) البقاعيّ، نظم الدّرر: 17/ 272.
(6) الخفاجيّ، عناية القاضي: 7/ 414.

والسّين والتّاء المزيدتان تدلّان على الطَّلب، أي: "اطلبِ القَوَمَ من ربِّك على مشاقِّ الدَّعوة؛ ليُعينكَ عليه"[1].

نوع الكاف ودلالتُها:

الاستقامة مطلوبةٌ على وفق الوحي المنزَّل

عبَّر النَّظمُ الجليل بحرف الجرِّ (الكاف) في قوله جلَّ شأنه: ﴿فَلِذَٰلِكَ فَٱدۡعُۖ وَٱسۡتَقِمۡ كَمَآ أُمِرۡتَۖ وَلَا تَتَّبِعۡ أَهۡوَآءَهُمۡۖ﴾، وهو حرفٌ دالٌّ على المشابهة، وفائدتُه هنا بيانُ نوعِ الاستقامة، فالمطلوبُ هو دعوةٌ واستقامة موافقةٌ لما أُمِرتَ به، ووافيَةٌ بذلك[2].

نوع (ما) ودلالتها:

عبَّر النَّظمُ الجليل بـ (ما) في قوله جلَّ شأنه: ﴿وَٱسۡتَقِمۡ كَمَآ أُمِرۡتَۖ﴾، وهي صالحة أن تكون مصدريَّة، والتَّقدير: استقم استقامةً كائنة مثلَ أمرِ الله لكَ بها[3]، ويكون المصدر المؤوَّل مفعولًا مطلقًا لتأكيد الاستقامة[4]، وهي صالحة أن تكون موصولةً، والتَّقدير: مثل الاستقامة التي أُمِرتَ بها، أي: وِفاقَها[5].

دلالةُ التَّعبير بالفعل المبنيِّ للمفعول:

أوامرُ الشَّريعة قيمتُها السّامية في ذاتها؛ لحسنها وعدلها وكفايتها

آثَر النَّظمُ الكريم التَّعبيرَ بالفعل المبنيِّ للمفعول في قوله جلَّ شأنه: ﴿كَمَآ أُمِرۡتَۖ﴾؛ لكون الفاعل معلومًا، فلا أمر لغيره تعالى[6]، فهو دالٌّ على الإيجاز في التَّعبير، ولأنَّ المقصود الاهتمامُ بأوامر الشَّريعة لذاتها، لا بكونها من معيَّن.

وَجْهُ عطفِ النَّهي ﴿وَلَا تَتَّبِعۡ﴾ على الأمر ﴿فَٱدۡعُۖ﴾:

الدَّعوة والاستقامةُ تناقضان اتِّباعَ الهوى

عطف النَّظمُ الجليل النَّهيَ عنِ اتِّباع الهوى على الأمر بالاستقامة في

(1) البقاعيّ، نظم الدّرر: 17/ 272.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 25/ 61.
(3) الدّرّة، تفسير القرآن الكريم: 8/ 506.
(4) صافي، الجدول: 13/ 28.
(5) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 25/ 61.
(6) البقاعيّ، نظم الدّرر: 17/ 272.

قوله جلَّ شأنُه: ﴿وَٱسۡتَقِمۡ كَمَآ أُمِرۡتَۖ وَلَا تَتَّبِعۡ أَهۡوَآءَهُمۡۖ﴾؛ لأنَّ النَّهيَ يُراد منه النَّهيُ عن مخالفة الأمرَيْنِ المأمورِ بهما، وهما الدَّعوةُ والاستقامة[1].

بلاغةُ استعمالِ الاتِّباع مادَّةً وصيغةً:

مجاراة الباطل وتعمُّد اتِّباعِه ليس من شأن أهل الصَّلاح والدَّعوة

آثَر النَّظمُ الكريم التَّعبيرَ عنِ الاتِّباع بصيغة (الافتعال) في قوله جلَّ شأنه: ﴿وَلَا تَتَّبِعۡ أَهۡوَآءَهُمۡۖ﴾؛ لدلالته على الاقتفاء والائتمار[2]، والمراد منه هنا مجاراتُهم وموافقتهم، ومحاكاتُهم في أهوائهم[3]، وجاء التَّعبيرُ بصيغة (الافتعال)؛ للدَّلالة على التَّكلُّف والاجتهاد، وذلك بأنَّه يتعمَّد اتِّباع الأهواء، ويجتهد لذلك[4].

دلالة استعمال لفظ الهوى وجمعه:

اتِّباع النَّفسِ هواها منهجٌ منحرف عن الحقِّ

عبَّر النَّظم الجليل بلفظ الهوى في قوله جلَّ شأنه: ﴿وَلَا تَتَّبِعۡ أَهۡوَآءَهُمۡۖ﴾؛ لدلالته على محبَّة ما لا نفع فيه، فهو نهي عن مجاراتهم فيما يحبّون من متابعته لهم، وكفرهم وانحرافهم عن الحقِّ[5]، وعبَّر عنه بصيغة الجمع؛ لأنَّ أهواءَهم كثيرةٌ متعدِّدة، وهي ما كانوا يحبّونه من الكفر والباطل كلِّه[6].

دلالةُ إضافةِ الهوى إلى ضمير الغائبين:

كلُّ الأهواء يَحرُم اتِّباعُها، وبالأخصِّ أهواء المشركين

أضاف النَّظمُ الجليل الأهواء إلى الضَّمير في قوله جلَّ شأنه: ﴿وَلَا تَتَّبِعۡ أَهۡوَآءَهُمۡۖ﴾؛ وذلك للدَّلالة على أنَّ تلك الأهواءَ منسوبةٌ إليهم وخاصَّةٌ بهم، وفيه تأكيد للنَّهي عنِ اتِّباعها، فلم ينهه عنِ اتِّباع كلِّ الأهواء، بأن يقول: (ولا تتَّبع الأهواء)؛ لأنَّ أهواءهم أجدرُ الأهواء بترك اتِّباعها ونبذها.

---

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 25/ 61.
(2) الرّاغب، المفردات: (تبع).
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 25/ 61.
(4) البقاعيّ، نظم الدّرر: 17/ 272.
(5) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 25/ 62.
(6) ابن جزيّ، التّسهيل: 2/ 246.

دلالةُ عطف الأمر (قُلْ) على السّابق:

إعلانُ الإيمان لمخالفة المُفرِّقين

عطف النَّظمُ الجليل الجملةَ في قوله جلَّ شأنه: ﴿وَقُلْ ءَامَنتُ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِن كِتَٰبٍ﴾ على قوله تعالى: ﴿فَلِذَٰلِكَ فَٱدْعُ﴾[1]، فلمّا أمره بالدَّعوة إلى الائتلاف والتَّوحيد؛ أمره بأن يعلن إيمانَه بجميع الكتب ليخالف حالَ المُفرِّقين أتمَّ مخالفةٍ[2].

براعةُ ترتيب الأفعال المعطوفة ﴿فَٱدْعُ﴾، ﴿وَٱسْتَقِمْ﴾، ﴿وَلَا تَتَّبِعْ﴾، ﴿وَقُلْ﴾:

دعوة الخلق مشروطةٌ بالعمل ومخالفةِ الأهواء وإعلانِ ذلك

رتَّب النَّظمُ الجليل الأفعالَ في قوله جلَّ شأنه: ﴿فَلِذَٰلِكَ فَٱدْعُ وَٱسْتَقِمْ كَمَآ أُمِرْتَ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ وَقُلْ ءَامَنتُ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِن كِتَٰبٍ﴾، فبدأ بالدَّعوة؛ لأنَّ الدَّعوة إلى التَّوحيد والائتلاف والاتِّفاق هي دعوةٌ للخَلْق جميعًا، ثمَّ قال: ﴿وَٱسْتَقِمْ﴾؛ لأنَّ الدّاعي إلى دعوة ما، يجب أن يكون منتفعًا بدعوته عاملًا بها، ثمَّ قال: ﴿وَلَا تَتَّبِعْ﴾؛ لأنَّ الوحي الذي تدعو إليه حقٌّ، وكلُّ ما خالفه باطلٌ، فوجبَ النَّهيُ عن اتِّباع الأهواء الصّارفة عن الحقِّ، ثمَّ قال: ﴿وَقُلْ ءَامَنتُ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِن كِتَٰبٍ﴾؛ لأنَّهم لمّا تفرَّقوا في الكتاب، فآمنوا ببعضه، وكفروا ببعض؛ أمره بأن يعلن مخالفتَه لهم، بأنَّه يؤمن بكلِّ الكُتُب، لا يفرِّق بين الرُّسل[3].

دلالة التَّعبير بفعل القول:

لا بدَّ للحقِّ من الجهر والإعلان

عبَّر النَّظمُ الجليل بفعل القول في قوله جلَّ شأنه: ﴿وَقُلْ ءَامَنتُ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِن كِتَٰبٍ﴾؛ للدَّلالة على أنَّ النَّبيَّ ﷺ قد أُمِرَ بإعلان إيمانه، والجهر به؛ وذلك للتَّعريض باليهود؛ لأنَّهم قالوا: ﴿نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ﴾ [النِّساء: 150][4]، وفائدة الأمر بإعلان ذلك إبلاغُ

(1) الهرريّ، حدائق الرّوح والرّيحان: 26/ 80.
(2) البقاعيّ، نظم الدّرر: 17/ 272.
(3) البقاعيّ، نظم الدّرر: 17/ 272.
(4) الطّيبيّ، فتوح الغيب: 14/ 33.

اليهود بأنَّه لن ينكر كونَ كتابِهم حقًّا بسبب إنكارهم كتابَهُ، وهذا من عدل دعوته وإنصافها[1].

نوع الباء ودلالتُها في قوله: ﴿بِمَآ﴾:

الإيمانُ ملابس للكتب ممتزجٌ بها

عبَّر النَّظمُ الجليل بحرف الجرِّ (الباء) في قوله جلَّ شأنه: ﴿وَقُلْ ءَامَنتُ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِن كِتَٰبٍ﴾، وهي هنا للإلصاق، فالإيمانُ والتَّصديق ملابسٌ للكتب المُنزَّلة، قد لصق بها، فهو تعبيرٌ عن قوَّة الإيمان، وبلوغِه الكتبَ وامتزاجه بها.

نوع (ما) ودلالتُها:

ما أنزله اللهُ تعالى من الكتب شأنُه عظيم والإيمان به واجب

عبَّر النَّظمُ الجليل بالاسم الموصول (ما) في قوله جلَّ شأنه: ﴿وَقُلْ ءَامَنتُ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِن كِتَٰبٍ﴾؛ للدَّلالة على إيمانه بكلِّ شيء يجب الإيمان به ممّا أنزله تعالى، وذلك لما في (ما) من دلالة على العموم[2]، وإنَّما لم يقل: (آمنت بكلِّ ما أنزله الله)؛ وذلك لدلالة (ما) على التَّفخيم لما فيها من الإبهام، فما أنزله اللهُ تعالى له شأن عظيم وأثرٌ جليل.

بلاغة استعمال صيغة الإنزال دون التَّنزيل:

الإيمانُ بما أنزل الله تعالى مطلقًا لا لكونه متدرِّجًا

آثَر النَّظمُ الكريم التَّعبيرَ بصيغة الإنزال في قوله جلَّ شأنه: ﴿وَقُلْ ءَامَنتُ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِن كِتَٰبٍ﴾ دون التَّنزيل؛ لأنَّ المُراد إعلانُ الإيمان بالشَّرائع التي أنزلها الله تعالى، وليس المراد بيانَ تدرُّجِ نزولها، أو تكثير ذلك النَّزول.

دلالةُ إسناد فعل الإنزال إلى اسم الجلالة:

ما أنزله الجليلُ جديرٌ بالإيمان ملزم للاتِّباع

أسند النَّظمُ الجليل فعلَ الإنزال إلى الله ﷻ في قوله جلَّ شأنه: ﴿وَقُلْ ءَامَنتُ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِن كِتَٰبٍ﴾؛ لما في الاسم الجليل من

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 25/ 62.

(2) الهرريّ، حدائق الرّوح والرّيحان: 26/ 66.

استحضار لصفات الكمال من الجلال والجمال[1]، ولتفخيم شأن ما أنزله تعالى، والإشارة إلى أنَّه جدير بالإيمان، وملزمٌ به، وتزكيةٌ لإيمانه؛ بأنَّه إنَّما يؤمن بما جاء من الله تعالى لا من الأهواء.

نوع ﴿مِن﴾ ودلالتها:

عبَّر النَّظمُ الجليل بحرف الجرِّ ﴿مِن﴾ في قوله جلَّ شأنه: ﴿وَقُلْ ءَامَنتُ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِن كِتَٰبٍۖ وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُۖ﴾، وهي هنا بيانيَّة، جيءَ بها لبيان ما أنزل الله تعالى[2].

غرض تنكير ﴿كِتَٰبٍۖ﴾:

عبَّر النَّظمُ الجليل عن الكتاب بصيغة التَّنكير في قوله: ﴿وَقُلْ ءَامَنتُ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِن كِتَٰبٍۖ﴾؛ للدَّلالة على إيمانه بجميع الكتب المُنزَّلة، أي: بأيِّ كتابٍ قد صحَّ، وثبت أنَّ الله أنزله[3].

دلالةُ واو العطف في قوله: ﴿وَأُمِرْتُ﴾:

عطف النَّظمُ البليغ الأمرَ في قوله جلَّ شأنه: ﴿وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُۖ﴾ على الإيمان في قوله تعالى: ﴿وَقُلْ ءَامَنتُ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِن كِتَٰبٍۖ﴾؛ وذلك لأنَّ الإيمان والتَّبليغ بالحُكْم بالعدل كلاهما ممّا أمر بإعلانه وإشاعته[4].

الإيمان والأمر بالعدل يجب الإعلانُ بهما

نُكْتَةُ بناء ﴿وَأُمِرْتُ﴾ للمفعول:

آثَر النَّظمُ الكريم التَّعبيرَ عن أمر اللهِ تعالى النَّبيَّ ﷺ بالفعل المبني للمفعول في قوله جلَّ شأنه: ﴿وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُۖ﴾؛ وذلك لمعرفة الآمر وظهوره، فالأمرُ كلُّه لله تعالى، وهو الذي أنزل عليه القرآن[5]، كما أنَّ في بناء الفعل للمفعول تفخيمًا للأمر، واهتمامًا

الأمْـرُ بالعدل ظاهر السُّموِّ بلا نظر للآمر به

(1) البقاعيّ، نظم الدّرر: 17/ 273.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 25/ 62.
(3) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب: 27/ 589.
(4) الهرريّ، حدائق الرّوح والرّيحان: 26/ 80.
(5) البقاعيّ، نظم الدّرر: 17/ 274.

به، فهو جدير بالاتِّباع لذاته لا بكونه من معيَّن، وذلك لأنَّه جاء على تمام العدل وكماله.

نوع اللّام ودلالتُها:

عبَّر النَّظمُ الجليل بحرف الجرِّ (اللّام) في قوله جلَّ شأنه: ﴿وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ﴾، وهي هنا دالَّةٌ على التَّعليل، فهي لام كي، أي: لأجل أن أعدل بين شريفِكم ووضيعِكم في الحُكم وفصلِ القضاء[1].

نُكْتَة التَّعبير بالمضارع ﴿لِأَعْدِلَ﴾ قبلَ تحقُّقِه:

الإخبارُ بالغيب دليلٌ من أدلَّة إعجاز القرآن

آثَر النَّظمُ الكريم التَّعبيرَ بالفعل المضارع في قوله جلَّ شأنه: ﴿لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ﴾، وهو هنا دالٌّ على المستقبل؛ لأنَّه منصوب بـ (أن) مقدَّرة، مع أنَّ الآية مكّيَّة نازلةٌ في حال ضعف المسلمين، فهي من الإخبار بالغيب؛ إذ تُخْبِر أنَّ النَّبيَّ ﷺ سيكون له سلطانٌ على اليهود، فيحكم بينهم في شؤونهم، وهذا إعجاز غيبيٌّ بيِّن[2].

دلالة الظَّرف ﴿بَيْنَكُمُ﴾:

الحُكم بالعدل لِما وقع من خلاف بين أفراد أهل الكتاب

عبَّر النَّظمُ الجليل بالظَّرف في قوله جلَّ شأنه: ﴿وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ﴾؛ للدَّلالة على أنَّه ﷺ مأمورٌ بأن يقيم الحُكم العادل بين أفرادهم، أي: خلالهم ووسطهم، وبما وقع بينهم من حوادث، فهو ظرف متَّحد لا موزَّع[3].

عِلَّة فصلِ جملةِ ﴿ٱللَّهُ رَبُّنَا وَرَبُّكُمُ﴾ عن السّابق:

فصل النَّظمُ الجليل الجملةَ في قوله جلَّ شأنه: ﴿ٱللَّهُ رَبُّنَا وَرَبُّكُمُ لَنَآ أَعْمَٰلُنَا وَلَكُمْ أَعْمَٰلُكُمُ لَا حُجَّةَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ﴾؛ لأنَّها مستأنَفَة استئنافًا تعليليًّا[4]، سيقت لتعليل الأمر بالعدل بينهم.

(1) الهرريّ، حدائق الرّوح والرّيحان: 26/ 66.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 25/ 62.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 25/ 62.
(4) البقاعيّ، نظم الدّرر: 17/ 274.

بلاغة الإخبار بالجملة الاسميَّة:

آثَر النَّظمُ الكريم التَّعبيرَ بالجملة الاسميَّة الجامعة بين اسمي الجلالة والرُّبوبيَّة في قوله جلَّ شأنه: ﴿ٱللَّهُ رَبُّنَا وَرَبُّكُمۡۖ﴾؛ لتأكيد مضمونها، ولبيان ثبوتِ الحُكم الَّذي تُقرِّره، والجمع بين الأُلوهيَّة والرُّبوبيَّة فيها لتقرير المضمون، فهُم يعترفون بأنَّ الله تعالى هو الإله الحقُّ، وأنَّه هو ربُّ النّاس جميعًا، فهو تقريرٌ لهم بأنَّ المصير والمرجع إلى الله تعالى، الذي أحسن إلينا بالدّين والمنهاج.

الاتِّفاق بعبادة الله داعٍ إلى الائتلاف والوحدة

نُكْتَةُ العطفِ بين ﴿رَبُّنَا﴾ و﴿وَرَبُّكُمۡۖ﴾:

عطف النَّظمُ الجليل بين لفظ الرَّبِّ المضاف إلى ضمير المتكلِّم والمخاطَب: ﴿ٱللَّهُ رَبُّنَا وَرَبُّكُمۡۖ﴾؛ للدَّلالة على الاتِّفاق على توحيد الله تعالى، فهو دالٌّ على التَّسجيل والإلزام بما يعترفون به، كقوله تعالى: ﴿قُلۡ يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ تَعَالَوۡاْ إِلَىٰ كَلِمَةٖ سَوَآءِۭ بَيۡنَنَا وَبَيۡنَكُمۡ أَلَّا نَعۡبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشۡرِكَ بِهِۦ شَيۡـٔٗا﴾ [آل عمران: 64][1].

الاعتراف بربٍّ واحد ملزمٌ بالاتِّفاق

دلالة الإضافة في قوله: ﴿رَبُّنَا﴾ و﴿وَرَبُّكُمۡۖ﴾:

أضاف النَّظمُ الجليل الرَّبَّ إلى ضمير المتكلِّم والمخاطَب في قوله جلَّ شأنه: ﴿ٱللَّهُ رَبُّنَا وَرَبُّكُمۡۖ﴾؛ للدَّلالة على أنَّ المُحْسنَ إليكم بالشَّريعة أوَّلًا هو ذاتُه المُحْسن إلينا، وأنَّنا متَّفقون على الإقرار بفضله وإحسانه والعبوديَّة له، فهو ربٌّ واحد لنا ولكم[2].

المُحْسِنُ بالشَّريعة للأُمَمِ ربٌّ واحد

عِلَّة فصل ﴿لَنَآ أَعۡمَٰلُنَا﴾ عن السّابق:

فصل النَّظمُ الجليل الجملةَ في قوله جلَّ شأنه: ﴿لَنَآ أَعۡمَٰلُنَا وَلَكُمۡ أَعۡمَٰلُكُمۡۖ﴾؛ لأنَّها مستأنفةٌ، سيقت لبيان ما نتج عن الإخبار بكون الإله والرَّبِّ واحدًا، فلمّا كان هو ربَّ الجميع؛ فهو لا يفرِّق بين عباده، فلذا تكون أعمالُ كلِّ أحد خاصَّةً به لا تعدوه إلى غيره[3].

خصوص الأعمال بأصحابها نتيجةٌ لعدل الإله الواحد

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 25/ 63.
(2) البقاعيّ، نظم الدّرر: 17/ 275.
(3) البقاعيّ، نظم الدّرر: 17/ 275.

غرضُ تقديم ﴿لَنَآ﴾ على ﴿أَعۡمَٰلُنَا﴾:

جـزاءُ الأعـمـال خاصٌّ بأصحابها لا يـتـعـدّاه إلى غيرهم

قدَّم النَّظمُ الجليل شبهَ الجملة من الجارِّ والمجرور على المسند إليه في قوله جلَّ شأنه: ﴿لَنَآ أَعۡمَٰلُنَا﴾؛ للدَّلالة على الاختصاص، أي: جزاءُ أعمالنا لنا، لا يتخطّانا إلى غيرنا[1].

نوع اللّام ﴿لَنَآ﴾ ودلالتُها:

اخـتـصـاص جـزاء الأعـمـال بأصحابها

عبَّر النَّظمُ الجليل بحرف الجرِّ (اللّام) في قوله جلَّ شأنه: ﴿لَنَآ أَعۡمَٰلُنَا وَلَكُمۡ أَعۡمَٰلُكُمۡۖ﴾؛ للدَّلالة على الاختصاص، فأعمالُنا خاصَّة بنا، ليس لأحد غيرنا[2]، وكذا الأمر في (لكم)، فاللّام فيها لاختصاص أعمالهم بهم.

دلالة التَّعبير بالعمل وجمعه:

مـنـاط الـجـزاء بـمـا قُـصِـد من الأعمال ونويَ

عبَّر النَّظمُ الجليل بلفظ العمل في قوله جلَّ شأنه: ﴿ٱللَّهُ رَبُّنَا وَرَبُّكُمۡۖ لَنَآ أَعۡمَٰلُنَا وَلَكُمۡ أَعۡمَٰلُكُمۡۖ﴾؛ لأنَّ العمل ما فُعِل قصدًا[3]، والمراد من الأعمال جزاؤها، أي: لنا جزاءُ صالحها وفاسدها، لا لأحد غيرِنا[4]، والجمع دلَّ على أنَّ جزاء جميع الأعمال مختصٌّ بالمتكلِّمين، أي: جميع أعمالِنا لنا.

توجيه إضافة الأعمال إلى الضَّمير:

ارتباط الأعمال بـفـاعـلـيـهـا واخـتـصـاصـهـا بهم

أضاف النَّظم الجليلُ لفظَ العمل ﴿أَعۡمَٰلُنَا﴾ و﴿أَعۡمَٰلُكُمۡۖ﴾ إلى ضميري المتكلِّم والمخاطَب في قوله جلَّ شأنه: ﴿لَنَآ أَعۡمَٰلُنَا وَلَكُمۡ أَعۡمَٰلُكُمۡۖ﴾؛ للدَّلالة على شدَّة ارتباط الأعمال بفاعليها، وترسيخ معنى الاختصاص الَّذي دلَّ عليه اللّام في لفظي: ﴿لَنَآ﴾ و(لكم).

---

(1) المراغيّ، تفسير المراغيّ: 25/ 28.
(2) البقاعيّ، نظم الدّرر: 17/ 275.
(3) الرّاغب، المفردات: (عمل).
(4) النّخجوانيّ، الفواتح الإلهيّة: 2/ 287.

فائدة العطف بين الجملتَين الاسميَّتَين:

كـلُّ امـرئٍ بما كسب رهين

عبَّر النَّظمُ الجليل بالعطف في قوله جلَّ شأنه: ﴿لَنَآ أَعۡمَٰلُنَا وَلَكُمۡ أَعۡمَٰلُكُمۡۖ﴾؛ للدَّلالة على انتفاء الانتفاع بعمل غير النَّفس، فالثَّوابُ والعقاب خاصٌّ بعمل كلِّ فردٍ[1]، وفائدة ذلك: بيانُ أنَّ اللّه تعالى يجازي كلَّ امرئٍ بعمله[2]، وتكرار القيد (لكم) مسندًا إلى ضمير الخطاب يدفع توهُّمَ تحمُّل وزرِ أعمال الطَّرف الآخر، فضلًا عن أعمالهم.

غرض الجملة الخبريَّة:

الإخبار عن المتاركة تهديد وتنبيه على مجانبة الحقِّ

دلَّتْ جملة الخبر في قوله جلَّ شأنه: ﴿لَنَآ أَعۡمَٰلُنَا وَلَكُمۡ أَعۡمَٰلُكُمۡۖ﴾ على المتاركة والدَّعوة إلى اشتغال كلِّ فردٍ بشأنه، فإنَّ اللّه تعالى يجمع كلَّ أحد من النّاس يوم القيامة، ويجازيه على عمله[3]، وفائدة الخبر تهديدهم والتَّنبيه على خطئهم[4].

بلاغةُ النَّفي بـ ﴿لَا﴾ النّافية للجنس:

المحاجَّة منتفيةٌ نفيًا من الأصل، فلا يُتَصوَّر لها وجود

النَّفي بـ ﴿لَا﴾ النّافية للجنس مؤكِّد؛ لأنَّه ينفي وجودَ الشَّيء من الأصل، وقد آثر النَّظمُ الكريم النَّفيَ بها في قوله جلَّ شأنه: ﴿لَا حُجَّةَ بَيۡنَنَا وَبَيۡنَكُمُۖ﴾؛ للدَّلالة على نفي المحاجَّة والخصومة من الأصل، وذلك لأنَّ الحقَّ قد ظهر، وبان[5].

بلاغةُ استعمالِ مفردة ﴿حُجَّةَ﴾:

لا احتياج للاحتجاج بين الحقِّ والباطل

آثَر النَّظمُ الكريم التَّعبيرَ بالحجَّة في قوله جلَّ شأنه: ﴿لَا حُجَّةَ بَيۡنَنَا وَبَيۡنَكُمُۖ﴾؛ لأنَّ الحُجَّة هي الدَّلالة المبيِّنة لما يُحتجُّ له، وهي مستعملةٌ هنا؛ للدَّلالة على الاحتجاج، أي: لا احتجاج موجودٌ[6]، فعبَّر بها للدَّلالة على نفي الاحتجاج من الأصل لظهور الحقِّ.

---

(1) المراغيّ، تفسير المراغيّ: 25/ 28.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 25/ 63.
(3) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب: 27/ 589.
(4) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 25/ 63.
(5) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 8/ 28.
(6) الرّاغب، المفردات: (حج).

دلالة استعمال الظَّرف ﴿بَيْنَنَا﴾:

الاختلاف ميدانٌ لـلاحـتـجـاج وظرفٌ له

عبَّر النَّظمُ الجليل بالظَّرف في قوله جلَّ شأنه: ﴿لَا حُجَّةَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ﴾؛ وذلك لأنَّ الاحتجاج يقع بين مختلفَين، فالخصومة التي تقع بين طرفين منفيَّة هنا؛ لأنَّ الحقَّ قد ظهر، وبان الطَّرفُ المعاند، فدلَّ الظَّرفُ المكانيُّ على انتفاء أيِّ مجال للخلاف[1].

نُكْتَةُ العطفِ بين الظَّرفين:

انتفاء الاحتجاج واقـعٌ بـين كل أفراد الجماعتين

عطف النَّظمُ الجليل الظَّرفَ على الظَّرف في قوله جلَّ شأنه: ﴿بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ﴾؛ للدَّلالة على أنَّ انتفاء الاحتجاج واقعٌ بين الجماعتين وبين ما حوته من أفراد، فكلُّ فردٍ من جماعة الإسلام قد حجَّ مَن يقابله من الطَّرف المقابل، فهو "ظرفٌ موزَّع على جماعات أو أفراد ضمير المتكلِّم المشارك، وضميرِ المخاطَبين"[2].

علَّةُ فصلِ الجملة عن السّابق:

تـقـريـرُ ظـهـور الـحـقِّ وتـأكـيـدُ نصرِ الله تعالى لعباده المؤمنين

فصل النَّظمُ الجليل الجملةَ في قوله جلَّ شأنه: ﴿ٱللَّهُ يَجْمَعُ بَيْنَنَا ۖ وَإِلَيْهِ ٱلْمَصِيرُ﴾؛ لأنَّها مستأنفةٌ لتقرير مضمون ما قبلها، من ظهور الحقِّ وانتفاء الاحتجاج، فالكلامُ تأكيدٌ و"تعريض بأنَّ القضاء سيكون له عليهم"[3].

غرض تقديم اسم الجلالة على المسند الفعليّ:

رسالةُ النَّبيِّ ﷺ مؤكَّدة صادقة

قدَّم النَّظمُ الجليل اسم الجلالة على المسند الفعليِّ في قوله جلَّ شأنه: ﴿ٱللَّهُ يَجْمَعُ بَيْنَنَا ۖ وَإِلَيْهِ ٱلْمَصِيرُ﴾، فلم يقل: (يجمع الله بيننا)؛ لتأكيد الرِّسالة المحمَّدية وتأكيدِ صِدقها[4]، وبيانِ أنَّ الجمع سيكون لله تعالى فحسب؛ لما في تقديم المسند إليه من دلالة على الحصر، وهو إشارةٌ إلى قيام حجَّته عليهم يوم القيامة؛ لأنَّ الله تعالى عادل،

(1) الدّرّة، تفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه: 8/ 505.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 25/ 64.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 25/ 64.
(4) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 25/ 64.

وفصلُه يقع بالحقِّ، وهو يعلم أنَّه أرسل النَّبيَّ ﷺ، فيؤول الكلامُ إلى تأكيد الرِّسالة وصدقها.

نُكْتَةُ إيثارِ التَّعبير باسم الجلالة:

آثَر النَّظم الكريم التَّعبيرَ بالاسم الجليل في قوله جلَّ شأنه: ﴿ٱللَّهُ يَجۡمَعُ بَيۡنَنَاۖ وَإِلَيۡهِ ٱلۡمَصِيرُ﴾؛ وذلك لتعظيم مضمون الخطاب، فالله أحكمُ الحاكمين، يجمع بين المختلفين، فيحكم بينهم الحُكمَ العادل[1].

الجمع بين النّاس يوم القيامة من عظائم الأمور، لا يفعله إلّا الله تعالى

دلالةُ التَّعبيرِ بلفظ الجمع مادَّةً وصيغةً:

عبَّر النَّظمُ الجليل بالجمع في قوله جلَّ شأنه: ﴿ٱللَّهُ يَجۡمَعُ بَيۡنَنَاۖ﴾؛ لدلالته على جمع المتفرِّق وضمِّ بعضِه لبعض[2]، والمراد به: جمعُهم؛ ليَقضيَ بينهم فيما اختلفوا فيه[3]، وجاء التَّعبيرُ بالفعل المضارع؛ تصويرًا للمشهد واستحضارًا للصّورة، ولأنَّ الجمع يكون في المستقبل.

المُفرِّقون المُتفرِّقون في الدُّنيا مجتمعون للحساب في الآخرة

بلاغةُ الكناية في لفظ ﴿يَجۡمَعُ﴾:

عبَّر النَّظمُ الجليل بالإخبار عن الجمع في قوله جلَّ شأنه: ﴿ٱللَّهُ يَجۡمَعُ بَيۡنَنَاۖ وَإِلَيۡهِ ٱلۡمَصِيرُ﴾؛ تعريضًا وكناية بأنَّ القضاء يوم القيامة سيكون له عليهم[4]، كما في قوله تعالى: ﴿وَسَيَعۡلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَيَّ مُنقَلَبٖ يَنقَلِبُونَ ٢٢٧﴾ [الشّعراء: 227].

الله ينصر عبادَهُ في الدُّنيا، وينصفهم في الآخرة

براعةُ الاقتصار على الظَّرف المضاف إلى ضمير المتكلِّم دونَ المُخاطَب:

اقتصر النَّظمُ الجليل على ذكر الظَّرف المضاف إلى ضمير المتكلِّم في قوله جلَّ شأنه: ﴿ٱللَّهُ يَجۡمَعُ بَيۡنَنَاۖ وَإِلَيۡهِ ٱلۡمَصِيرُ﴾، فلم يقل: (اللّه يجمع بيننا وبينكم)، كما قال قبله: ﴿لَا حُجَّةَ بَيۡنَنَا وَبَيۡنَكُمُۖ﴾؛ وذلك لأنَّ الجمع مرادٌ به الجمعُ يومَ القيامة للفصل بينهم[5]، وهو

الجمعُ واقعٌ لكلِّ البشريَّة على مرِّ العصور، غيرُ مختصٍّ بعصر النُّبوَّة

(1) البقاعيّ، نظم الدّرر: 17/ 276.
(2) ابن فارس، مقاييس اللّغة، والجوهريّ، الصّحاح: (جمع).
(3) الهرريّ، حدائق الرّوح والرّيحان: 26/ 67.
(4) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 25/ 64.
(5) القنوجيّ، فتح البيان: 12/ 288.

جمع عامٌّ لكلِّ الأمم على مرِّ العصور، فلم يذكر الظَّرفَ؛ لأنَّ ذلك الجمع عامٌّ لكلِّ النّاس، وليس للمتكلِّم والمخاطَبين فحسب، أي: يجمع بيننا جميعًا.

دلالة عطف ﴿وَإِلَيۡهِ ٱلۡمَصِيرُ﴾ على السّابق:

حسابُ النّاس يوم القيامة أمرٌ قطعيٌّ يقينيٌّ

عطف النَّظمُ الجليل الجملةَ في قوله جلَّ شأنه: ﴿وَإِلَيۡهِ ٱلۡمَصِيرُ﴾ على الجملة في قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَجۡمَعُ بَيۡنَنَاۖ﴾؛ وذلك جاء تذييلًا للآية بمصير عموم النّاس[1]، فأفاد العطفُ تأكيدَ تحقُّقِ الجمع، فلمّا كان عامَّةَ النّاسِ يصيرون إلى الله تعالى يومَ القيامة، فإنَّ الجمع هنالك للحساب مؤكَّدٌ وواقعٌ على وجه اليقين.

نُكْتَةُ تقديمِ ﴿وَإِلَيۡهِ﴾ على ﴿ٱلۡمَصِيرُ﴾:

لا تصير الأمورُ لأحد إلّا لله تعالى

قدَّم النَّظمُ الجليل شبهَ الجملةِ من الجارِّ والمجرور على المسند إليه في قوله جلَّ شأنه: ﴿ٱللَّهُ يَجۡمَعُ بَيۡنَنَاۖ وَإِلَيۡهِ ٱلۡمَصِيرُ﴾؛ للدَّلالة على القصر، والاختصاص، فالمصيرُ يومَ القيامة ليس إلّا إلى الله تعالى.

معنى تعريف لفظ ﴿ٱلۡمَصِيرُ﴾:

مصائرُ الخَلْق كلُّها لله تعالى

عرَّف النَّظمُ الجليل المصير بالألف واللّام في قوله جلَّ شأنه: ﴿وَإِلَيۡهِ ٱلۡمَصِيرُ﴾؛ وذلك للدَّلالة على الاستغراق، فمصيرُ النّاس جميعًا لله تعالى، أي: مصيرُنا ومصيرُكم ومصيرُ الخَلْقِ كلِّهم[2].

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 25/ 64.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 25/ 64.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الثالث والخمسون،
سورة الشُّورى من الآية 13 إلى سورة الزُّخرُف الآية 36
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1447هـ - 2026م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2026م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد الثالث والخمسون، سورة الشُّورى من الآية 13 إلى سورة الزُّخرُف الآية 36
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2026.
مج. 53 ، 806 صفحة؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-644-66-8
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 53 : المجلد الثالث والخمسون، سورة الشُّورى من الآية 13 إلى سورة الزُّخرُف الآية 36.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-644-66-8
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-4811073 بتاريخ 2026/01/07م،
الهيئة الوطنية للإعلام، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
"تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام"
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي "النجار"